بيان صحافي صادر عن البرلمان الأوروبي يدعو لتجميد الاستيطان الإسرائيلي بكل أنواعه *

استراسبورغ، ٢٠٠١/٥/١٧

أعرب البرلمان الأوروبي أمس عن "دعمه للمطالبة بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية" في الأراضي الفلسطينية بما فيها تلك التي تجري بحجة تلبية احتياجات النمو الطبيعي لسكان المستوطنات.

كما طلب النواب من الاتحاد الأوروبي "اتخاذ إجراءات حاسمة لتدارك أي انتهاك ترتكبه إسرائيل لقواعد المنشأ الواردة في الاتفاق التجاري المبرم مع الاتحاد" لترويج منتجات تصنع في المستوطنات.

وفي مشروع قرار تم تبنيه أمس أشار النواب الأوروبيون إلى أن "إساءة إسرائيل تطبيق اتفاقاتها التجارية" يفسح لها "بطريقة غير مناسبة الاستفادة من نظام الأفضلية" الذي يمنحه الاتحاد لتسويق منتجات "مصنعة في مستوطنات أقيمت بشكل غير شرعي".

وطلب النواب بالتالي من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "اتخاذ إجراءات حاسمة" لتدارك أي "انتهاك لقواعد المنشأ" من قبل إسرائيل.

من جهة أخرى اعتبر البرلمان أن استخدام الجيش الإسرائيلي "غير المتكافئ للقوة" و"العقوبات الجماعية" لا تتوافق مع مبادئ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وطلب من مجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية "تقييم هذه الانتهاكات" و"استخلاص النتائج اللازمة".

وأشار القرار إلى أنه تم أخذ العلم بنتائج تقرير لجنة ميتشل وأعرب عن "دعمه للمطالبة بوقف أي نشاط استيطاني بما فيه بداعي النمو الطبيعي".

ودان البرلمان "الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة والتصفيات غير المشروعة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة" بالإضافة إلى "كل الهجمات الإرهابية التي ترتكب في إسرائيل". وأكد "تمسكه باستئناف الحوار ومفاوضات السلام" كما أبدى دعمه "لكل مبادرة تهدف إلى استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

---

* **المصدر:** السفير، بيروت، ٢٠٠١/٥/١٨

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/